

# السعودية تدخل عهدا جديدا بفتح الأبواب لسياح 49 بلدا

## الرياض تطلق نظاما للتأشيرات وتدعو الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاع

دخلت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية السعودية مرحلة جديدة بفتح الأبواب للسياح الأجانب من 49 بلدا، ودعوة الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاع الذي تأمل الرياض بأن يسهم بنسبة 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030.

الرياض - أعلنت السعودية أمس أنها ستصدر للمرة الأولى في تاريخها تأشيرات سياحية، لتفتح أبوابها أمام السياح بهدف تنويع اقتصادها وبناءه على أسس مستدامة وتقليل الاعتماد على عوائد صادرات النفط. وتزامن القرار مع إعلان الرياض عن تخفيف قواعد اللباس للنساء الأجنيات، والسماح لهن بالتنقل من دون ارتداء العباءة.

ويعتبر تحرير قطاع السياحة إحدى الركائز الأساسية لبرنامج التحول الاقتصادي في إطار رؤية 2030، وهي خطة طموحة يقودها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لإعداد أكبر اقتصاد عربي لمرحلة ما بعد النفط.

ومن المتوقع أن تسمح التأشيرة السياحية بدخول البلاد لمئات متعددة، ومدة صلاحيتها عام واحد من تاريخ صدورهما. وقال الخطيب إن الصين واليابان وأوروبا والولايات المتحدة من بين أهم الأهداف.

وذكرت صحف محلية أن التأشيرة السياحية ستكون متاحة أمام مواطني 38 دولة أوروبية، إلى جانب الولايات المتحدة والصين واليابان وكندا وأستراليا ونيوزلندا وسنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية وكازاخستان وسلطنة بروناي.

ولم تكن السعودية على مدى تاريخها على خارطة الوجهات السياحية بسبب القيود المحافظة التي كانت تفرضها، لكنها تحولت منذ تسلم الأمير محمد بن سلمان منصب ولي العهد، إلى تقديم صورة أكثر انفتاحا وتحزرا.

وقد أجرت الرياض تغييرات اجتماعية كبيرة وإصلاحات اقتصادية، أبرزها رفع الحظر عن قيادة المرأة للسيارات، وإعادة فتح دور السينما وتنشيط قطاع الفنون والترفيه. ويحتل تطوير قطاع السياحة ركنا أساسيا في برامج التحول الاقتصادي حيث تصمخ الرياض إلى مساهمته بنسبة 10 بالمئة من إجمالي الناتج الإجمالي بحلول عام 2030 من أجل خلق



كنوز أثرية بانتظار تدفق السياح الأجانب

وتغطي الصحاري مساحات شاسعة من أراضي البلد الخليجي، لكنه يملك أيضا جبالا تكسوها الخضرة وشواطئ بكر ومعالم تاريخية مهمة. من المتوقع أن تجذب الكثير من السياح.

وقال الخطيب "نجدونا الحماس. لدينا ثقافة عظيمة، سيرغب الكثير من السياح في المجيء واستكشاف هذه الثقافة ومعرفة المزيد عنها والإطلاع عليها وتجربتها".

وأكدت مصادر مطلعة أن الحكومة عمدت إلى تدريب موظفي الجهات ذات العلاقة بالسياحة على كافة الإجراءات المتعلقة بالتأشيرة السياحية، وهم جاهزون باحترافية لاستقبال السياح من بلدان العالم.

وتأتي الخطوة في إطار خطط طموح لولي العهد الأمير محمد بن سلمان بتدشين قطاعات اقتصادية جديدة، بهدف تنويع الاقتصاد وإحداث انفتاح داخل المجتمع عن طريق السماح بوسائل ترفيه كانت محظورة من قبل.

وقدر الخطيب حاجة القطاع السياحي إلى الاستثمارات بنحو 67 مليار دولار، تشمل 500 ألف غرفة فندقية جديدة بحلول 2030 نصفها في مشاريع عملاقة تدعمها الحكومة والنصف من مستثمري القطاع الخاص.

وتريد الحكومة جذب 100 مليون زيارة سنويا بحلول عام 2030، ارتفاعا من حوالي 40 مليون زيارة حاليا، معظمها لاداء مناسك الحج والعمرة.

فرص العمل وتخفيف تأثير تذبذب أسعار النفط على الاقتصاد.

وتفتقد السعودية حاليا إلى البنية التحتية الملائمة لاستقبال السياح بأعداد كبيرة. ويتوقع مسؤولون سعوديون أن يكون هناك طلب على نصف مليون غرفة فندقية جديدة على مستوى البلاد في السنوات العشر المقبلة.



وقد بدأت الحكومة بإتفاق مليارات الدولارات لبناء قطاع سياحي من الصفر. وتتوقع أن يؤدي تطوير قطاع السياحة إلى خلق مليون وظيفة في القطاع لمواجهة ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب.

وكانت قد أعلنت في أغسطس 2017 عن مشروع سياحي عملاق لتحويل 50

جزيرة ومواقع تاريخية وطبيعية خلابة أخرى على ساحل البحر الأحمر إلى منتجعات فاخرة.

أحمد الخطيب  
الصين واليابان وأوروبا  
أهم الأهداف

وتضم تلك المنطقة مواقع أثرية مثل مدائن صالح التي تضم صروحاً مبنية بالحجر الرملي تعود إلى الحضارة النبطية، التي بنيت خلال عهدها معالم أثرية معروفة بينها مدينة البتراء الأردنية.

## القاهرة تعزز فرص النمو بخفض أسعار الفائدة

وبلغ معدل التضخم الرئيسي أعلى مستوياته خلال العام الجاري، عندما سجل 14.4 بالمئة في فبراير الماضي. وأخذت أرقام التضخم المنخفضة لشهر يوليو المحليين على حين غرة، حيث توقعوا تنامي الضغوط التضخمية في أعقاب جولة من تخفيضات الدعم رفعت أسعار الوقود بين 16 و30 بالمئة.

وكانت زيادات أسعار الوقود الأحدث في سلسلة تخفيضات للدعم ترتبط بقرض حجمه 12 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات من صندوق النقد الدولي. وتضمن الاتفاق إصلاحات أخرى مثل خفض قيمة العملة نحو النصف ووسن ضريبة قيمة مضافة.



وعززت الإصلاحات جاذبية مصر بين الأسواق الناشئة ونالت إشادة الاقتصاديين. لكن الملايين من المصريين مازالوا يعانون لتلبية الحاجات الاقتصادية. رغم تحسن البيانات الاقتصادية.

وقال أنجوس بلير، رئيس مركز سيجنت لتوقعات الأعمال والاقتصاد "كان بالإمكان عمل المزيد لكن يسرنى أن لجنة السياسة النقدية خفضت الأسعار. إنها خطوة جيدة".

وأضاف "لن تؤثر كثيرا على الاقتصاد لأن الاستدانة متدنية في القطاعين الاستهلاكي والتجاري، لكنها ستساعد على تخفيف عبء الدين الحكومي وإعطاء مزيد من القدرة على المناورة المالية".

القاهرة - التحق البنك المركزي المصري بوجة تيسير السياسة المالية العالية أمس، بإعلان خفض لأسعار الفائدة الرئيسية للشهر الثاني على التوالي، بعد تراجع التضخم بدرجة كبيرة، رغم قلق المحللين من تراجع تدفق الأموال الأجنبية إلى البلاد.

وقرر المركزي أمس خفض فوائد الإيداع بنسبة بنقطة مئوية كاملة لتصل إلى 13.25 بالمئة وفوائد الإقراض بنسبة مماثلة إلى 14.25 بالمئة.

وجاءت الخطوة مطابقة لتوقعات الخبراء، الذين استطلعت رويترز آراءهم قبل قرار المركزي، الذي كان قد خفض أسعار الفائدة الرئيسية الشهر الماضي بنسبة 1.5 بالمئة.

ونسبت رويترز لآلين سانديب، مدير الأبحاث في نعيم للوساطة المالية المصرية، التي توقعته خفضا قدره 150 نقطة أساس قوله إنه "أمر جيد للاقتصاد، لكن يتماشى عموما مع التوقعات".

وأضاف "تنوع استمرار دورة التيسير النقدي، حيث من المرجح أن يتراجع التضخم بدرجة أكبر قبل أن تجتمع لجنة السياسة النقدية مجددا في نوفمبر".

وأشار المركزي إلى استمرار تباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمي والتأثير السلبي للتوترات التجارية على آفاق النمو، مما ساهم في تيسير الأوضاع المالية العالمية، من خلال خفض أسعار العائد الأساسية لعدد من البنوك المركزية.

ولا تزال الأسعار العالمية للنفط عرضة للتقلبات بسبب عوامل محتملة من جانب العرض والتي تتضمن المخاطر الإقليمية".

وكانت أرقام التضخم لشهر يوليو جاءت أقل كثيرا من التوقعات، ونزل الرقم العام في أغسطس إلى أقل مستوياته في 6 سنوات عند 7.5 بالمئة.

## مخاض البريكست يخلق سوق العقار البريطاني

أن ذلك يؤثر أيضا على بقية أوروبا خاصة اقتصاداتها الرئيسية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا.

وتظهر البيانات الصادرة عن مسامرة سوق العقارات في بريطانيا، أن قطاع البيوت وصل نقطة الإثباع في تضخم الأسعار. وتؤكد تلك المعطيات على مدار عام 2016 وتحديدا في لندن.

كما تشير إلى أن البائعين يعرضون عقاراتهم لبيع ما لديهم بأسعار أقل مما كانوا يطمحون الحصول عليه، بينما توقف المشترون عن الإقبال على السوق في ظل عدم وضوح مستقبل البلاد بعد صدمة التصويت للانفصال عن الاتحاد الأوروبي.

ويقول الباحث الاقتصادي جوني موريس إن بريطانيا تعاني من قلة المنافسة في سوق العقارات، وأن صعوبة البيع وتردد المشتريين، بدأ يدفعان البائعين لتغيير قرارهم بالبيع وسحب العقارات من السوق.



للاطلاع فقط

البريطاني، ويمثل محاولة للهروب من كارثة عقارية جديدة طالما كان هذا الهبوط تدريجيا في إطار تصحيح الأسعار، وليس هبوطا حادا يضعف الاقتصاد، وهو رأي يؤيده معظم الخبراء.

لكن المشكلة، التي تظهرها أرقام أغلب شركات السمسرة العقارية في بريطانيا، أن السوق يعاني من شبه جمود مع تراجع عدد العقارات المعروضة وانخفاض الطلب، مما يجبر البائعين على القبول بأسعار أقل.

وبلغت أسعار عقارات لندن ذروتها في بداية عام 2016، لكنها تراجعت في الربع الأخير، بينما لم يكن الانخفاض كبيرا على مستوى بريطانيا ككل.

وترجع مان سبب انخفاض أسعار العقارات في بريطانيا إلى عدم اليقين السائد في بريطانيا بعد التصويت للخروج من الاتحاد الأوروبي. وأكدت

إذا ما وقع الخروج من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق. وتقول شركات السمسرة إن البائعين في الطرف الآخر للمعادلة، ما عادوا يرغبون في تصفية ممتلكاتهم ويفضلون الاحتفاظ بها، ولو فارغة، في وقت تواجه البلاد أزمة سكن.

وتشير بيانات المؤشر الوطني لأسعار السكن إلى أن أسعار العقارات في لندن، تراجعت بنسبة 4 بالمئة في الربع الأول من العام الحالي، وهو أكبر انخفاض من الأزمة المالية العالمية قبل 10 سنوات.

ويرى مكتب الدراسات بانتيون ماكو إيكونوميكس أن سوق العقارات البريطانية "وصلت إلى قاع الهبوط" ومن المرجح أن "تخرج تدريجيا من حال الركود التي تسبب بها البريكست".

وتوقع أن تعود إلى النمو في العام المقبل بنسبة 1.2 بالمئة، لكن شرط عدم وقوع الطلاق الأوروبي دون اتفاق.

وقالت كبيرة الاقتصاديين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كاترين مان في وقت سابق "لقد بدأنا نشاهد تغيرا ملحوظا في أسعار العقارات في بريطانيا وتحديدا لندن".

ومنذ النصف الثاني من العام الماضي، شهد قطاع العقارات البريطانية تباطؤا في الأسعار، خاصة في لندن مع توقعات بهبوط الأسعار في العاصمة خلال عام 2017.

وتقول مان إن هذا الهبوط إن حدث فإنه أمر جيد للاقتصاد

أكدت مؤسسات تعمل في قطاع العقارات البريطاني أن اقتراب مخاض البريكست من مرحلة الغليان، أدى إلى إيقاف نشاط القطاع بالكامل، وذكرت أن عمليات الشراء توقفت بانتظار انتضاح الآثار المحتملة للخروج من الاتحاد الأوروبي.

لندن - دخلت سوق العقارات البريطانية في ركود تام بعد أن سجلت المبيعات تراجعاً كبيراً في الأشهر الماضية، رغم انخفاض الأسعار بنسب متفاوتة في أنحاء البلاد، خاصة العقارات الفاخرة في العاصمة البريطانية.

وقالت بياتريس كابوش مديرة شركة بارنز يوكاي للسمسرة العقارية إن "السوق متوقفة" وهي ما يجعل من الصعب معرفة اتجاه الأسعار بانتظار انتضاح مخاض البريكست.

بياتريس كابوش  
السوق متوقفة مما صعب معرفة اتجاه الأسعار

وأكدت يال سلفين، الخبيرة الاقتصادية في المكتب البريطاني لمؤسسة كي.بي.إم.جي المتخصصة في دراسة الأسواق، أن "سوق الإسكان راكدة منذ صدمة تصويت البريطانيين للخروج من الاتحاد الأوروبي في يونيو 2016.

وأوضحت أن السبب لا يقتصر على الغموض الذي يلف مصير البريكست، بل يمتد أيضا إلى التغيرات التي طرأت على الضريبة على الممتلكات. وأدى الغموض إلى تاجيل كثير من المشتريين إبرام الصفقات خشية دفع مبالغ مرتفعة في وقت يرجح فيه المحللون أن تهبط الأسعار بشكل كبير